الباب الثالث

التمويل الأصغر

التمويل الأصغر بين الطموح والواقع :-

خط الفقر في السودان ١١٤ جنيه في الشهر، واعتمادا عليه قُدرت نسبة من هم دون خط الفقر لكل السودان ب ٤٥٪، وتتباين هذه النسبة بين الولايات، حيث تبلغ في الخرطوم ٢٦٪ وفي شمال دارفور ٦٩٪.

ولمعالجة هذه النسبة العالية من الفقر وضعت الدولة استراتيجية لمكافحة الفقر. من أهم محاورها سياسة التمويل الأصغر. وهي السياسة التي تستهدف ادماج الفقراء في النظام المالي والمصرفي بتقديم تمويل صغير بشروط ميسرة للفقراء النشطين اقتصادياً. وقد كلف بنك السودان برعاية تنفيذ هذه السياسة من خلال البنوك التجارية.

أنشأ بنك السودان لهذا الغرض وحدة متخصصة هي وحدة التمويل الأصغر بمجموعة متميزة من الموظفين . تتابع هذه الوحدة تنفيذ سياسات بنك السودان التي وجهت البنوك بتخصيص ١٢٪ من محافظها التمويلية للتمويل الأصغر. وهذا مقدار من المال هائل حقاً سيحدث تغييراً كبيراً في نسب الفقر فيما لو اتيح بالفعل للفقراء.

ان اتاحة هذا المقدار الهائل من المال للفقراء في شكل تمويل تكتنفه صعوبات عدة، جزء منها متعلق بالمؤسسات المانحة للتمويل، وجزء آخر له صلة بالفقراء أنفسهم، وجزء متعلق بالسياسات الحكومية.

كانت البنوك، وهي أهم المؤسسات التي يقع عليها واجب تقديم الخدمات المالية، غير مصممة للتعامل مع الفقراء، لا من حيث المباني ولا من حيث المعاني، لهذا قام البنك المركزي بتدريب ألف موظف على عمليات التمويل الأصغر، أصبحوا عماد العمل في هذا المجال بالبنوك. كما شرع في استحداث مؤسسات مالية متخصصة في مجال التمويل الاصغر. مثل وكالات تقديم التمويل بالجملة، ووكالات تأمين التمويل.

ضعف قدرات الفقراء وسلوكهم المتصل بمفاهيم الربحية والادخار يحتاج لإيلاء إهتمام كبير بقضايا التدريب وبناء القدرات للشباب وللنشطين إقتصادياً، مع إبراز التجارب المحلية والإقليمية والدولية التي تستحق التمثل بها.

وبالمثل فإن إعادة تصميم السياسات الحكومية بحيث تكون داعمة للفقراء ونشاطهم الاقتصادي، كتخفيف الجبايات والرسوم عنهم، يعد ركيزة أساسية للنجاح.

الطريق ما زال شاقاً وطويلاً أمام إنزال مفاهيم ونظريات التمويل الأصغر لأرض الواقع. فالسقف التمويلي المتاح لم يستغل الا بنسبة ٤٪ فقط. والسياسات الحكومية ما زالت في غالبها غير داعمة للفقراء. وجهود التدريب المتخصص محدودة ولا تتنزل للمستفيدين في اسفل السلم.

مطلوب جهود إضافية من كل الأطراف لتحقيق مرامي وأهداف سياسات التمويل الأصغر.[1]

رفع سقف التمويل الاصغر....الايجابيات والسلبيات :-

خلال الأسبوع الماضي إلتأمت فعالية ضخمة بقاعة الصداقة بالخرطوم إحتفالاً بمرور عشرة أعوام على تطبيق سياسة التمويل الأصغر. وهي تلك السياسة التي ترمي للتخفيف من حدة الفقر من خلال توفير التمويل للفقراء النشطين اقتصادياً.

إتضح من خلال الأوراق التي تم تقديمها ومن خلال التداول أن سياسة التمويل الأصغر حققت نجاحاً أقل من المتوسط. لقد وجه بنك السودان بتخصيص ١٢٪ من سقف التمويل المتاح في البنوك للتمويل الاصغر غير أن ما نفذ فعلاً كان في حدود ٤٪ فقط. وتبعاً لذلك فإن أعداد المستفيدين ظلت أقل من المطلوب.

خلال مخاطبته الاحتفالية جاء توجيه النائب الأول لرئيس الجمهورية برفع سقف التمويل الأصغر الى ٥٠ ألف جنيه للشخص الواحد. ولم تتضح على الفور أسباب هذا التوجيه.

تباينت الآراء وسط خبراء التمويل الأصغر حول قرار رفع سقف التمويل حيث يرى البعض أنه إيجابي جداً لأنه سيمكن المتمول من تنفيذ مشروع حقيقي له عوائد مجزية. فيما يرى البعض الآخر أن رفع السقف سيقلل من عدد المستفيدين من التمويل الأصغر وسوف يعرض البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر لخسائر كبيرة بسبب عدم قدرة المتمولين على سداد أقساط تمويلهم.

البروفيسور بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، مستشار في التمويل الأصغر، المدير السابق لوحدة التمويل الأصغر ببنك السودان يرى أنه ربما كان من الأجدى ليس زيادة سقف التمويل الاصغر بل وضع شريحة أخرى بمواصفات محددة يمكن أن نطلق عليها شريحة التمويل الصغير، بحجم تمويل يزيد عن السقف الحالي للتمويل الأصغر ويصل حتى ١٠٠ ألف جنيه مثلا، بضمانات أكثر تشددا من ضمانات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٩/٤/ ٢٠١٦ م.

التمويل الأصغر الحالية ولكنها مناسبة مع حجم التمويل والشريحة التى تطلب هذا الحجم من التمويل. بينما يظل سقف التمويل الأصغر كما هو ليوجه للأحجام الصغيرة في التمويل وبضمانات تناسب هذه الجهة.

ويرى البروفسير بدر الدين كذلك (ومن المحتمل أيضا أن زيادة سقف التمويل ستقلل من عدد الممولين، وأن تتغير تركيبة ونوعية الممولين من الريف للمدن ومن الفقراء النشطين في مجموعات على المستويات القاعدية في القطاعين الزراعي والحرفي والخدمي والتجاري لعملاء أقل حاجة للتمويل الأصغر في المدن، بمعني أننا سنبتعد قليلا عن الشريحة القاعدية التى تمول بحجم تمويل ضعيف (التمويل متناهي الصغر) لنتجه نحو شريحة حجم تمويلها يصل أو يقل بقليل عن السقف الجديد في المدن الكبيرة).

تعليق: أخشى أن يكون رفع سقف التمويل الأصغر جاء تلبية لضغوطات الشباب المنظم في المدن، ومع إيماننا بأهمية تمويل هذه الشريحة فإن الخوف أن تقتصر البنوك على تمويلها لأنها ذات صوت عالي و (واصلة)، وبهذا نفقد التمويل الذي كان متاحا لمئآت الآلآف من الأسر والذي أسهم حقيقة في تقليل حدة الفقر بصورة واضحة في عدد من ولايات السودان. الأمر يحتاج لتعمق في دراسة الآثار المحتملة.[1]

إزالة الشكوك عن طريقة الدفع بالموبايل :-

كتبتُ قبل يومين على هذا العمود حول تقنية الدفع بالموبايل والتي سيُدشن تطبيقها بالسودان بعد باكر برعاية بنك السودان والهيئة القومية للاتصالات والمركز القومي للمعلومات وباقي الشركاء. وذكرتُ أن التقنية الهدف منها تسهيل دفع الرسوم الحكومية، وتسهيل تبادل المال والتحويلات بين الأشخاص والمؤسسات. وأنها ليست بديلاً عن الطرق التقليدية للدفع مثل الدفع النقدي أو بالشيكات، ولكنها إضافة حديثة لهذه الطرق التقليدية.

وردتني الكثير من التعليقات والاستفسارات والتخوفات، أرجو أن أورد بعضها هنا وأرد عليها جملة في نهاية المقال: (من المشاكل التي سيثيرها الدفع الإلكتروني عبر الموبايل مشكلة تسجيل ارقام الهواتف للمشتركين، ومسألة أخرى هي مشكلة الامية وخاصة لكبار السن مما يجعل تعاملهم مع برمجيات تحويل الاموال فيه مخاطر الاخطاء الفادحة التي ستكلفهم اموالا .كما يمكن ان يكونوا عرضة للاحتيال خاصة وان درجة تقدير الناس للمحافظة على اموالهم في صيغتها الالكترونية ستكون اقل من حرصهم وتقديرهم للاموال في صيغتها النقدية .

وهناك تساؤل حول مدى فاعلية البرمجيات وملاءمتها لسهولة الإستعمال وارتفاع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٦/١١/ ٢٠١٦ م.

درجة الامان، وغالبا ستستعمل البصمة لاثبات تعريف الدخول والموثوقية كبديل لكلمة السر اذا اريد سهولة الاستعمال وارتفاع درجة التأمين، وهذه البرمجيات تحتاج الى اجيال حديثة من التلفونات قد لا تكون متاحة للبعض.

ويتطلب النظام ككل في مختلف اطرافه البنك او شركة المقاصة او شركة البرمجة او الهاتف درجات امان عالية لضمان عدم اختراق النظام او انهياره، ويبقى التساؤل حول شركة البرمجة التي كتبت او اقتنت البرنامج، مدى قدرتها وفاعليتها، وكيف تم اختيارها. اسئلة مشروعة لضخامة وخطورة النظام الذي ستسير به اموال طائلة ستفوق الاموال التي تدور في كل البنوك مجتمعة . وبسرعة عالية جدا تجعل من متابعة التحويلات بين الحسابات متاهة فلكية .

تعليق: من خلال التطبيق الفعلي لهذه التقنية سوف يتضح أن جل هذه التخوفات غير مؤثرة. الحساب الافتراضي للشخص سوف يكون برقم موبايله، ولكن لا يعني فقدان الموبايل أو الشريحة أن المبلغ في الحساب الافتراضي سوف يضيع، ذلك لأن ربط رقم الحساب مع الشريحة يتم عن طريق كود ينبغي على المستخدم الا يتيحه للغير. إذا سرقت الشريحة فبمجرد استلام شريحة بنفس الرقم من شركة الاتصالات تتم استعادة الحساب.

طريقة الدفع بالموبايل لا يلزم فيها استخدام هاتف ذكي، الهاتف العادي كافٍ لأن الطريقة تستخدم الرسائل النصية بإدخال كود الخدمة وإرساله لمشغل الخدمة.

أما الحديث عن التأمين والشركات المشغلة فنؤكد وجود الضمانات الكافية والقدرات الممتازة للشركات المنفذة. وقد قامت الجهات المختصة في بنك السودان بالمراجعة والتدقيق لأكثر من عامين للتأكد من هذه المسائل.

النظام إذا استوعب في سنواته الأولى ١٠٪ الى ١٥٪ من الكتلة النقدية يكون قد حقق نجاحاً هائلاً.[1]

الدفع عبر الموبايل :-

أعلن عن أن يوم الأول من سبتمبر القادم سوف يكون موعد إطلاق خدمة الدفع عبر الموبايل بعد أن استكملت الاجراءات التحضيرية وتم الاتفاق بين الشركاء: شركة الخدمات المصرفية وهي مشغلة النظام، وشركة جيمالتو المالكة لبرمجيات النظام، وشركات الاتصالات وسيلة التوصيل بين مكونات النظام، والمصارف حاضنة النظام. وذلك تحت اشراف البنك المركزي- إدارة نظم الدفع.

الدفع عبر الموبايل وسيلة من وسائل الدفع، بنك السودان هو الجهة الوحيدة المخول لها قانونا تحديد وسائل الدفع. هناك وسائل الدفع التقليدية مثل النقود

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣٠ م.

الورقية والمعدنية، والشيكات. وهناك وسائل الكترونية حديثة حددها قانون المعاملات الالكترونية بالنص عليها في تعريفاته كما يلي (« وسيلة الدفع الإلكتروني» يقصد بها الوسيلة التى تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر، كلياً أو جزئيا عن بعد عبر الشبكات . وتشمل تلك الوسائل الشيك الإلكتروني، وصورة الشيك أو بطاقات الدفع و غيرها من الوسائل).

ما أوردته بعض وسائل الاعلام بطريقة مثيرة عن أن رئيس الجمهورية سوف يعلن تحول السودان من العملة الورقية الى العملة الالكترونية لم يكن دقيقاً، المقصود ببساطة أن وسيلة دفع جديدة سوف تتاح للناس تسهيلاً لتعاملاتهم مع الحكومة أو مع قطاع الأعمال والتجار، أو فيما بينهم كمواطنين. ولا يوجد بالطبع أي إتجاه لإلغاء العملة الورقية أو المعدنية.

المعلومات الخاطئة حول الموضوع جعلت البعض يشطح ويتخيل ويتخوف، قال بعضهم: (إن الحكومة تترصد لمعرفة مداخيل الناس فتفرض عليهم الضرائب).

وأضاف آخر إضافات طريفة: (والشحادين كيف نتعامل معهم وكذلك ناس الورنيش وصناديق الجوامع؟ هل سيمنح ديوان الزكاة شرائح للفقراء والمساكين والشحاذين مجانا لتلقي العطايا؟ وماذا نفعل اذاهممت باعطاء سائل مبلغ معين والشرائح مختلفة؟ واذا دخلت مول او بقالة كبيرة اومطعم واكلت مالذ وطاب وجيت احول ولقيت الشبكة طاشه او الكهرباء قطعت وانا على سفر، ماذا أفعل؟ من فكر فى هذه الفكرة من ذوي الخيال الواااسع). هههههههه بالطبع من كتب هذا هو صاحب الخيال الواسع.

وبعيداً عن الهزل نقول ستبقى مشكلة هذه التقنية، كسابقتها المحفظة الإلكترونية، هي التغذية. كيف نحفز الناس على تغذية حساباتهم المدارة برقم موبايلاتهم؟ لا بد أن ينفق بنك السودان مالا لمتطوعين كثر يجلسون في الأسواق وعند ستات الشاي وفي كافتريات المدارس والجامعات يشرحون للناس، ويدخلونهم للنظام برصيد ٥ جنيهات مثلاً. ويقولون للشخص إذهب لذاك الصراف الآلي واطلع على رصيدك ولك أن تسحب منه شيئاً، وعد لي لأغذي لك حسابك مرة أخرى - عبر حساب المتطوع المصرفي طبعا- هذه هي الطريقة العملية التي قد تنفع لضم الناس للنظام. ومنظمات المجتمع المدني مثل الجمعية السودانية لتقانة المعلومات قادرة على حشد مئات المتطوعين لمهمة كهذه. أشركوهم معكم.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٨ م.